انطلقت مبادرة رائدات السلام كفريق نسائي تطوعي من دولة الكويت في العام 2015، وتم تسجيلها رسميا لدى وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ 2016/01/21، تقودها مجموعة من الناشطات في حقوق المرأة وتأتي المبادرة تلبية لحاجة المجتمع إلى دعم إشراك المرأة في تحقيق الأمن والسلام من خلال التوعية بأهمية قرار مجلس الأمن 1325 / 2000، وكذلك تعمل على تقديم خدمات الاستشارات والدراسات والأبحاث وبناء القدرات الملبية لاحتياجاتها وبما يعزز من دورها الفعال في خدمة المجتمع، تسعى المبادرة إلى رسم خارطة الطريق لإشراك المرأة في صناعة السلام تبدأ من الأسرة وتنتهي بصناع القرار من خلال التوعية والتمكين وبناء القدرات باتجاه يساهم في إبراز دورها الريادي في المجتمع.

أهداف المبادرة:

- إحداث التغيير الإيجابي والبناء في البنية المعرفية للمجتمع حول إشراك المرأة في صناعة السلام.
- توعية المجتمع بأهمية قرار مجلس الأمن 1325 ودوره في إشراك المرأة في حفظ السلام.
- الارتقاء بمهارات وقدرات المرأة في بناء السلام وتزويدها بالتقنيات والوسائل الحديثة وبما يتواكب مع متطلبات المرحلة الراهنة وتوفير كافة أنواع الدعم اللازم لها.
- تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها المرأة في مسيرة السلام في المنطقة وتحفيزها لمواصلة دورها الرائد في حفظ أمن واستقرار المجتمع.
- المساهمة في خلق ثقافة مجتمعية مساندة لدور المرأة في بناء السلام.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً للمعايير التالية :

- التوصيات التي قبلتها الحكومة الكويتية ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في الدورة الحادية والعشرون يناير/فبراير 2015.
- موائمة القوانين المحلية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- الدراسات والبحوث التي تجريها المبادرة.

وسنحاول من خلال هذا التقرير التطرق إلى أهم القضايا التي تتعلق بالمرأة وخاصة تفعيل القرار 1325 حول المرأة والأمن والسلام :

1- نفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

- صادقت دولة الكويت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بالمرسوم الأميري رقم 24 لعام 1994، إلا أننا نلاحظ عدم تفعيل الاتفاقية بالمستوى المطلوب من حيث التطبيق المباشر وأولويتها على القوانين الوطنية، ونشرها والتعريف بها على نطاق واسع، فالدستور الكويتي وفقاً للمادة (70) يعطي المعاهدات الدولية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية إذ تصبح جزء من الإطار القانوني للدولة.

التوصيات:

1- نحث الحكومة الكويتية على اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ جميع أحكام الاتفاقية بشكل منهجي ومستمر.
2- ضمان تطبيق الأولوية للاتفاقية على القوانين الوطنية ووجوب إعمالها وإنفاذها بشكل مباشر ضمن الإطار القانوني الوطني.
3- نحث الحكومة الكويتية على سحب تحفظاتها على الاتفاقية في المادتين (9) فقرة 2 والمادة (16) فقرة (1) فقرة فرعية (و).

2- قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام:

- من ضمن التعهدات الطوعية التي قبلت بها دولة الكويت في الدورة 21 / 2015 لمجلس حقوق الإنسان ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل اعتمادها لخطة عمل وطنية تتناول قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.
- وعلى الرغم من وجود لجان فرعية وطنية تعنى بشؤون المرأة وهي لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء ولجنة شؤون المرأة والأسرة في البرلمان الكويتي وهي من اللجان المؤقتة، إلا أننا نلاحظ بأن هذه اللجان تفتقر إلى خطة عمل شاملة ترمي إلى تفعيل القرار 1325 .

التوصيات:

1- مطالبة الحكومة بوضع خطة عمل وطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 حول النساء والأمن والسلام.
2- تنفيذ حملات التوعية والتعريف بأهمية القرار في إحلال السلام المجتمعي.
3- مطالبة الحكومة الكويتية بالسماح للمرأة بالدخول في مجالات العمل في الجيش والقوات المسلحة إذ أن دخولها في المجال العسكري يعتبر جزء مهم لتفعيل القرار 1325 من خلال خطة عمل وطنية، ومشاركتها في لجان الأمم المتحدة.
3- تفعيل دور الشبكات الالكترونية في دعم إشراك المرأة في تحقيق السلام.

3- العنف الاسري:

عدم تبني الحكومة الكويتية لتشريع واضح ومحدد لتجريم أفعال العنف الأسري، ولخوف الضحية من تقديم بلاغ، كما أن عدم وجود الملاذ الآمن لحمايتها زاد من هذه المشكلة في الآونة الأخيرة.

التوصيات:

1- نحث الحكومة الكويتية على ضرورة اعتماد تشريع واضح ومحدد لتجريم العنف الأسري بجميع أشكاله.
2- ضرورة توفير المساعدة القانونية والطبية والنفسية وإعادة التأهيل من خلال برامج التأهيل.
3- العمل على توفير عدد كافي من الملاجئ ودور الرعاية لجميع المعنفات أسريا دون تميز وقيود مرتبطة بالسن أو الحالة الاجتماعية .

4 - المرأة والحياة السياسية:

تعاني المرأة الكويتية من تدني نسبة مشاركتها في إدارة الوظائف العامة والقيادية في الحكومة، حيث أن العدد محدود ولم يتجاوز أكثر من وزيرة أو وزيرتين منذ دخول المرأة أول مرة بالتشكيل الوزاري عام 2005.
كما أن تمثيلها البرلماني ليس بأحسن حال من مشاركتها بالتشكيل الوزاري بل أقل من ذلك، ففي الوقت الحالي يوجد امرأة واحدة فقط في البرلمان الكويتي، أما بالنسبة للتمثيل الدبلوماسي فليس بأفضل حال من غيره.

التوصيات:

1- مطالبة الحكومة بمواصلة تشجيع وتيسير تمثيل المرأة في البرلمان وفي المناصب الوزارية وصناعة القرار وزيادة مستوى تمثيلها في البعثات الدبلوماسية في الخارج.